http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1407) السنة السادسة - الاحد (11) كانون الثاني 2009

انتقادات إلى الخارجية الامريكية لطريقة تعاملها مع بلاك ووتر

هادلي: الاتفاقية الأمنية ستمنح واشنطن فرص انهاء مهامها بنجاح

بغداد/المدى والوكالات

دافع مستشار الأمن القومي الأميركي ستيفن هادلي عن السياسة التي اتبعها الرئيس جورج بوش إزاء العراق، قائلا انها أفضت إلى إيجاد شريك ستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي غضون ذلك انتقد تقرير مكتب المفتش عام وزارة الخارجية الاميركية لطريقة تعاملها مع الشركة الامنية الخاصة بلاك ووتر وشركات اخرى متعاقدة من الباطن في العراق في اطار عقد تقدر قيمته مليارا دولار.

ووصف هادلي في محاضرة ألقاها في أحد المراكز البحثية في واشنطن العراق بأنه بلد مستقر نسبيا تزدهر فيه الديموقراطية ويعمل فيه الشيعة والسنة والأكراد سوية من أجل إعادة بناء بلدهم.

وأضاف مستشار الأمن القومي الأميركي أن الاتفاقية الأمنية ستمنح الإدارة الأميركية المقبلة الفرصة لإنهاء المهمة الأميركية في العراق بنجاح.

قررت المحكمة العليا الاميركية الجمعة درس طلب لمعرفة ما اذا كان بامكان مواطنين اميركيين مقاضاة الحكومة العراقية الحالية على جرائم حرب ارتكبت في عهد النظام السابق.

وتؤكد الحكومة العراقية انها تتمتع بالحصانة.

ولم يحدد اي موعد لعقد جلسات في اطار هذه القضية لكن يفترض ان يدرس قضاة المحكمة التسعة هذه القضية قبل حزيران.

وتقدم بالطلب اميركي سجن في عهد النظام السابق عام ١٩٩٠ وابناء شخصين اخرين سجنا وتعرضا لسوء المعاملة في العراق بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥.

وقد تقدم هؤلاء بشكوى ضد الحكومة العراقية الحالية مطالبين بتعويضات على الضرر المعنوي الذي لحق بهم استنادا الى قانون اقره الكونغرس الاميركي عام ١٩٩٦ ويرفع الحصانة القضائية عن الدول الداعمة للارهاب وبينها العراق.

لكن في عام ٢٠٠٣ اعاد الرئيس الاميركي جورج بوش هذه الحصانة للعراق.

وكانت محكمة الاستئناف الفدرالية في واشنطن ايدت طلب رافعي الشكوى معتبرة ان القرار الذي وقعه الرئيس الاميركي عام ٢٠٠٣ لا ينطبق على الملاحقات القضائية وحكمت على الدولة العراقية بدفع تعويضات.

وقد رفع العراق القضية الى المحكمة العليا معتبرا ان الادانة سيكون لها انعكاسات سلبية على العلاقات المستقبلية مع الولايات المتحدة.

وفي حال قررت المحكمة العليا ان العراق لا يتمتع بالحصانة، قدرت الحكومة العراقية قيمة التعويضات التي قد تضطر الى دفعها في اطار قضايا مماثلة من النوع ذاته «باكثر من مليار دولار».

وفي طلبها تورد الحكومة العراقية الحجج التي قدمتها ادارة بوش امام محكمة البداءة وهي ان متابعة هذه القضية يشكل «تهديدا قويا للهدف الاساسي في السياسة الخارجية اي اعادة اعمار العراق ليصبح دولة ديموقراطية ومستقلة».

وفي ذات السياق جاء في التقرير «ان العمليات الامنية لوزارة الخارجية في العراق كانت فعالة الى درجة عالية لضمان سلامة المسؤولين» الكبار.

واضاف «لكن الزيادة الكبيرة في حجم الشركات الامنية الخاصة والاستعانة بها خففا من قدرة وزارة الخارجية على ادارتها بشكل فاعل».

وتابع التقرير «ان ادارة الخطة المرتبطة بالامن في العراق اضعفت بفعل تحركات الموظفين الكثيرة ونقص الطواقم عام لة مع تزايد اعباء العمل وعدم توافر سياسات واجراءات تعتمد كمعايير».

من جهة اخرى اشار التقرير الى ان التنظيم المعتمد ادى الى حمل عملاء في بلاك ووتر للقيام بتفتيش شركتهم الخاصة.

وقد نشر هذا التقرير فيما دفع خمسة عملاء في بلاك ووتر كانوا يعملون لوزارة الخارجية الاميركية في العراق ببراءتهم من تهمة القتل بعدما اتهموا باطلاق النار على مدنيين عراقيين عزل في ٢٠٠٧ ما ادى الى مقتل ١٤ شخصا. وحدد موعد محاكمتهم في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٠.

سجال في قانونية فرض عقوبات بحق الكيانات المخالفة للانتخابات

بغداد/ المدى

دعا نائب عن التحالف الإسلامي الكردستاني، السبت، الجهات الأمنية والقضائية إلى التعاون مع مفوضية الانتخابات لمعاقبة المخالفين، مبينا أن هناك غطاء قانونيا لتعمل المفوضية به من أجل معاقبة المخالفين.

يأتي ذلك على خلفية تصريح عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قاسم العبودي إن المفوضية لا تملك "الغطاء القانوني" لاتخاذ إجراءات رسمية بحق الكيانات السياسية التي تقوم بتمزيق الملصقات الانتخابية لكيان سياسي آخر. وقال سامي الاتروشي بحسب (أصوات العراق)، ان "على الجهات الأمنية والقضائية التعاون الكامل مع المفوضية العليا للانتخابات لمحاسبة المخالفين لقانون الانتخابات" إذ أن هناك "مخالفات قانونية تقوم بها بعض الأحزاب السياسية (رفض تسميتها) في دعايتها الانتخابية من خلال تمزيق الملصقات الانتخابية".

ومع قرب اجراء انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في (١/٣١) انتشرت ظاهرة تمزيق الملصقات الانتخابية من على الجدران في عدد من المحافظات.

وأوضح الاتروشي أن "قانون الانتخابات تضمن أكثر من ٢٤ فقرة في ثماني مواد من مواده الـ(٥١) تناول تحديد الجرائم الانتخابية وتفاصيل دقيقة حول فرض العقوبات على المخالفين"، مطالبا المفوضية "بعدم التحجج" بعدم وجود غطاء قانوني.

وبين ان القانون "أعطى صلاحيات للقضاء بحق المخالفين تتضمن الحبس والغرامات، كما أعطى صلاحيات أخرى لمجلس المفوضين تتضمن حرمان الكيان السياسي من الأصوات التي حصل عليها عند اقترافه مخالفات معينة حددها القانون".

وقال الاتروشي ليس هنالك أي مبرر للمفوضية العليا للانتخابات بعدم معاقبة المخالفين للقانون بدءًا بالخروق في مرحلة الدعاية الانتخابية والى أن يتم إعلان النتائج ، مبيناً ان الغطاء القانوني موجود حيث أن قانون الانتخابات قد تضمن أكثر من ٢٤ فقرة في ٨ مواد من مواده الـ(٥١) تناولت تحديد الجرائم الانتخابية وتفاصيل دقيقة حول فرض العقوبات على المخالفين.

يذكر ان عدداً من القوائم الانتخابية في مختلف المحافظات قد اشتكت من وجود تجاوزات وخروق للدعاية الانتخابية وفق ما تم تحديده في قانون الانتخابات .من جانبه أوضح القاضي قاسم العبودي عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في مؤتمر صحفي عقده ببغداد أن "المفوضية لا تملك الغطاء القانوني لاتخاذ إجراءات رسمية بحق الكيانات السياسية التي تمارس الخروق بتمزيق الملصقات الإعلانية لكيان سياسي آخر؛ بسبب عدم وجود قانون الاحزاب في العراق".وأضاف أن "القانون الذي وضعه الحاكم المدني في العرق بول بريمر عام ٢٠٠٣ لم يتناول سوى دخول الاحزاب دون وتسجيلها في الانتخابات دون ذكر للمخالفات التي قد تحدث".

وفي ذات السياق اعلن مدير مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في محافظة ديالى، السبت، عن انتهاء عمل هيئة النزاهة من دراسة ملفات المرشحين في المحافظة بعد زيارة استمرت اربعة ايام.

واوضح عامر لطيف آل يحيى أن "لجنة من دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة مؤلفة من ثلاثة اشخاص اكملت اعمالها في محافظة ديالى والتي شملت تصوير ملفات المرشحين منها وثيقة التخرج وكتب التأييد والشهادات العليا لغرض التأكد من صحتها".

ومن المقرر أن تجرى انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في (١/٣١) في عموم العراق عدا محافظة كركوك واقليم كردستان.

واضاف آل يحيى أن "نتائج اللجنة ستظهر خلال الايام القادمة، الا ان بعض المعلومات تشير الى وجود عدد من الشهادات المزورة وسيتم اتخاذ عدد من الاجراءات القانونية ضد المخالفين".وكان آل يحي كشف السبت عن اقصاء مرشح ومرشحة من قائمة (العراق لنا) لعدم تقديمهما وثيقة التخرج لينخفض عدد المرشحين من ٦٤١ الى ٦٣٩ مرشحا يمثلون ٤٤ كيانا، فيما يبلغ عدد الناخبين ٧٩٨٢٠٢ من المجموع الكلي لسكان ديالى البالغ مليون و٣٥٠ الف نسمة.الى ذلك بحث نائب محافظ نينوى خسرو كوران لدى لقائه الجمعة القنصل الامريكي في مدينة الموصل، يرافقه قائد القوات الامريكية في شمال العراق، الاوضاع الامنية والاستعدادات الجارية للانتخابات المحلية التي ستجري في الـ ٣١ من شهر كانون الثاني الجاري، وقال كوران: ان التحسن الامني الذي تشهده عموم المحافظة يدعو الى التفاؤل باجراء انتخابات نزيهة تشارك فيها كافة الشرائح الاجتماعية.

المتعددة تؤكد استمرار احتجاز عراقيين من دون تهم

بغداد/ المدى والوكالات

قال متحدث باسم الجيش الامريكي ان بعض السجناء المحتجزين الى أجل غير مسمى لدى القوات الامريكية في العراق دون توجيه اتهامات لهم قد لا يطلق سراحهم أو تجرى محاكمتهم حتى بعد أن فقدت القوات الامريكية سلطة احتجازهم في بداية هذا عام .

وقال خبراء قانونيون عراقيون ان الخطط – التي قد تطبق على سجناء تعتقد القوات الامريكية أنهم خطيرون أو أن لهم قيمة مخابراتية لكن لم توجه لهم اتهامات في جرائم – قد تنتهك القانون العراقي عن طريق احتجاز أشخاص بعيدا عن متناول القضاء.

وتحتجز القوات الامريكية ١٥ ألف سجين أغلبهم اعتقل دون توجيه اتهامات بموجب سلطة قرار مجلس الامن الذي حل أجله يوم ٣١ كانون الاول الماضي.

ووافقت واشنطن بمتقضى بنود اتفاق ثنائي «الاتفاقية الامنية» بدأ العمل به يوم الاول من كانون الثاني الجاري على نقل جميع سجنائها الى السلطات العراقية بموجب أوامر اعتقال من قضاة عراقيين أو اطلاق سراحهم «بشكل آمن ومنظم.»

ولا يذكر الاتفاق أي آلية للاستمرار في احتجاز سجناء دون توجيه اتهامات لهم ويقول خبراء قانونيون عراقيون انه ليس هناك ما ينص على ذلك في القانون العراقي.

لكن الميجر نيل فيشر المتحدث باسم الجيش الامريكي قال ان واشنطن ستطلب من العراق عدم اطلاق سراح بعض السجناء حتى اذا تعذر توجيه تهم لهم.

وقال في رسالة بالبريد الالكتروني «ستكون هناك حالات يكون فيها المعتقل ذا قيمة كبيرة للمخابرات أو يشكل تهديدا كبيرا لكنه لم ينتهك أي قانون عراقي وبالتالي يتعين الافراج عنه استنادا للاتفاقية الامنية.»

وأضاف «نرغب أن تواصل حكومة العراق احتجاز هؤلاء <المتطرفين> ومن يشكلون <تهديدا دائما> .. نرغب بشدة ان يختاروا الابقاء على هؤلاء المعتقلين.»

ولم يتسن الاتصال بمتحدث باسم الحكومة العراقية للتعليق بشأن ما اذا كان العراق سيحاول الابقاء على سجناء دون محاكمة. ويقول خبراء قانونيون عراقيون ان مثل هذا الاجراء يبدو غير قانوني.

وقال المحامي طارق حرب انه لا يحق للقوات الامريكية ولا الحكومة العراقية ابقاء محتجزين في السجون بدون محاكمة مضيفا أن هذا يخالف الدستور العراقي والقوانين العراقية.

وقال كمال عبد الكريم وهو قاضي تحقيقات ان المحاكم ملزمة بالامر بالافراج الفوري عن كل السجناء في القضايا التي لا تتوافر فيها أدلة كافية لادانتهم.

وقال انه لا أحد داخل الحكومة أو خارجها يستطيع الضغط على القضاء وان كل المحتجزين بدون أدلة كافية ستأمر المحاكم باخلاء سبيلهم على الفور.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قدم التعهد الامريكي بالافراج عن السجناء أو وضعهم تحت سلطة القانون العراقي باعتباره انجازا رئيسيا.

ومع انحسار العنف على مدى عام المنصرم أفرج الجيش الامريكي عن سجناء بوتيرة أسرع من عمليات الاحتجاز الجديدة مما قلل عددهم من أكثر من ٢٦ ألفا الى نحو ١٥ ألفا.

وهو يقول الان انه يراجع القضايا المتبقية لتحديد من يمكن توجيه اتهام له ومن يجب الافراج عنه. وقال فيشر ان السجناء الذين لا يمكن اتهامهم سيصنفون على أساس درجة خطورتهم ثم يفرج عنهم وفقا لهذا الترتيب.

وقال انه لا يوجد موعد نهائي محدد للمدة التي قد تستغرقها هذه العملية لكنها قد تستمر الى ٢٠١٠.

ومن جهته، قال عبد الكريم السامرائي عضو البرلمان عن الحزب الاسلامي العراقي ان هذه البيانات لا تعكس ما تم الاتفاق عليه أي افراج مطرد وتدريجي مضيفا أنه ينبغي الافراج عن كل المحتجزين بنهاية عام .

مشاريع البنية التحتية في مدينة الصدر..هل من جدوى؟

بغداد / أحمد الفهد

منذ أن باشر المهندس احمد عمله في مشروع تأهيل مجاري قطاع ٣٨ في مدينة الصدر قبل شهر وهو غير مقتنع بعمله أو بما يتم انجازه في هذا العمل، وبرغم أن العمل يسير بوتيرة متصاعدة لكن شيئاً لم يتحقق لسكان مدينة الصدر التي عانت الإهمال والنسيان لسنوات عجاف كونه لم يستوف الشروط الفنية للانجاز إلا انه يرى بان من الممكن تحقيق المرجو من هذه المشاريع فيما لو طبق ما يدور في رأسه من أفكار، غير ان المهندس مستمر في عمله وان كان بقناعة غير تامة.

أما الأهالي في المنطقة فبين مؤيد للعمل وموافق عليه باعتباره نقلة نوعية جديدة لمدينتهم وبين رافض للعمل ، يقول المهندس جواد وهو مشرف في العمل ويمثل الشركة المنفذة أن العمل بشكلٍ عام جيد ويعتبر نقلة للمنطقة التي عانت كثيراً، مضيفاً أن القطاعات التي تقع قرب السدة الترابية من القطاعات المتضررة بشكل كبير تحتاج برأيه إلى جهد خاص كي تنهض من جديد، ويعتقد المهندس جواد أن رؤية الأهالي يشوبها بعض الضبابية نتيجة غياب الإعلام المرافق للعمل والمهم في توعية الناس وإفهامهم بحقيقة العمل، مشيراً إلى أن كل الأعمال والمشاريع في عموم بغداد تواجه برفض أولي من الناس ينتهي بقبول ورضا عند انجاز العمل وتشغيله.

وهو كلام لا يعجب (أبو كرار) الذي يشرف على العمل ممثلاً وجهاء المنطقة وأهاليها حيث يقول: "سمعنا بان خطة الحكومة المسماة (١٠ في ١٠) ستجعل من مدينة الصدر مثالاً يحتذى به للاعمار وللعراق الجديد، ولا اعتقد أن مثال الاعمار يتمثل بتغيير شبكة صغيرة للمجاري أو رصف الطريق الجانبي في الوقت الذي تترك فيه الطرق بصورة سيئة والشكل عام للقطاع ليس بالمظهر المطلوب، وحتى عمل المجاري ليس بالكيفية التي كنا نحلم بها، فالعمل بجهد عراقي وشركات عراقية لا تملك إمكانية وخبرة الشركات الأجنبية التي كنا ننتظرها كي تعمل في مناطقنا".

وأوضح المهندس علوان الذي يمثل دائرة المهندس المقيم والمتمثلة بمكتب الاستشارات الهندسية في الجامعة المستنصرية أن العمل هذا لا يقع ضمن خطة (١٠ في ١٠) الحكومية، مشيراً إلى انه عبارة عن مشروع ممول من قبل البنك الدولي يهدف إلى المساعدة في إعادة اعمار العراق، واعترف أن العمل لا يمثل كل الطموح المرجو إلا انه أشاد بنوع العمل معتبراً انه بالشكل عام مقبول ويتناسب مع ما يملكه العراقيون من خبرات في هذا المجال.

المهندس احمد كان يدير احد مشاريع المجاري في منطقة الكمالية وهو اليوم يعمل في المشروع ويقول: إن العمل من الممكن أن يكون أفضل مما هو عليه الآن لو توفرت الظروف الملائمة لذلك، ويضيف: "المشكلة لا تكمن بنوعية التنفيذ إنما بأسلوبه، فالمشاريع انهالت على مدينة الصدر منذ سقوط النظام السابق بشكل أكثر من اللازم، لذا نجد عندما نحفر تحت الأرض أنها ممتلئة بشبكات مياه قديمة وأخرى جديدة وثالثة للماء الخابط (ماء السقي) إضافة إلى شبكة المجاري القديمة وشبكة لخطوط الكهرباء".

وتابع المهندس احمد بالقول: "لا يمكن العمل في هكذا طبيعة ارض إلا بعد أن تتم إزالة شبكات الماء والمجاري القديمة حتى يتسنى لنا مد الشبكة الجديدة، إلا إن الدوائر المتخصصة التابعة لأمانة بغداد وغيرها لم تقم بإزالة القديم أو إلغائه، وبالنتيجة ينجز العمل بصعوبة بالغة وبمواصفات لا ترضي الأهالي في بعض الأحيان".

ولكن لماذا لا تقوم الدوائر المتخصصة بالتخلص من الشبكات القديمة إن لم يعد لها أهمية، يجيب المهندس المشرف من قبل أمانة بغداد على نفس العمل والذي طلب عدم نشر اسمه بان عملية الإزالة تنتظر الموافقات الأصولية من قبل الدوائر المتخصصة ، وهذه بحسب المهندس نفسه تحتاج إلى وقت طويل ومخاطبات عديدة بين جميع الجهات المستفيدة من العمل حتى تتم الموافقة على إزالتها أو إلغائها رسمياً.

فيما اعتبر عضو المجلس المحلي في القطاع أبو حسين أن هذه المخاطبات ستستغرق وقتاً طويلاً سيتجاوز عمر مشروع المجاري، مؤكداً انه من الأفضل الاستمرار بالعمل وإنهاء مشروع المجاري برغم الصعوبات التي تواجهه، ورافضاً لفكرة تأجيل العمل حتى تكمل الموافقات لأن هذا التأجيل قد يستمر سنوات طويلة بسبب الروتين القاتل الذي يسير عمل الدوائر الحكومية بحسب أبو حسين. والمشكلة وان كانت مختلفة لكنها قريبة في عملية الرصف في جميع قطاعات مدينة الصدر، حيث تقوم شركات متعددة باكساء الأرصفة والجزرات الوسطية بالطابوق الملون (المقرنص) غير إن العمل بعد أن يكمل يتعرض لمشاكل عديدة يلخصها الشيخ أبو فؤاد احد وجهاء القطاع ٥٥ في مدينة الصدر بالقول: "كثرة المشاريع في المنطقة الواحدة من اكبر المشاكل التي تسبب ضرراً للمشاريع التي تنتهي قبل غيرها، ففي قطاعنا سبب عمل مشروع الماء الجديد أضراراً للأرصفة (المقرنصات) التي أنجزت قبل أسابيع قليلة من بدء مشروع الماء، ولو إن مشروع الماء نفذ قبلاً كما المجاري لما حصلت أية مشكلة".

واختتم المهندس احمد بالقول: "الحمد لله أن مشاريع التبليط مؤجلة حتى هذه اللحظة، فلو بدأ العمل بها ستكون كل مشاريع البنية التحتية بعدها نقمة على المنطقة كونها ستسبب ضرراً بالغاً للتبليط، وسندخل في حلقة مفرغة من العمل المتواصل والنتيجة أن كل عمل يلغي الذي قبله، وهذا من دون نهاية". واقترح أن تتم كل هذه المشاريع والأعمال تحت وصاية غرفة عمليات خاصة مكونة من جميع الوزارات العراقية والجهات الممولة الأجنبية، معتبراً أن العمل من دون تنسيق غير مجد أبداً ولن يأتي بثماره المرجوة.. لكنه مع كل ما يحمل من ملاحظات باق في عمله ومستمر باعتبار أن هذا هو واقع الحال.